الأمم
المتحدة

Distr
GENERL

A/CONF.172/4/Add.1
27 April 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي للحد
من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام للمؤتمر

اضافة

موجز للأنشطة الوطنية للحد من الكوارث الطبيعية

١- طلبت أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى اللجان و/أو حلقات الوصل الوطنية الخاصة بالعقد أن تقدم تقارير عن الأنشطة الجارية أو التي تمت بالفعل في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية، وأن تقيم هذه الأنشطة، وذلك من أجل المناقشات التي سيعقدها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، واستعراض نصف المدة الذي سيجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقد طلب إلى البلدان على وجه الخصوص أن تبين التقدم المحرز بشأن تلبية أهداف العقد الثلاثي وخططها من أجل انجاز هذه الأهداف بالكامل في النصف الثاني من التسعينات. وهذه الأهداف هي:

---

* A/CONF.172/1/Revised.

(أ) إجراء تقييم وطني شامل للمخاطر الناشئة عن أخطار طبيعية مع أخذ هذا التقييم في الاعتبار في خطط التنمية؛

(ب) وضع خطط للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني و/أو الصعيد المحلي تشمل الاتقاء والتأهب على الأجل الطويل وتوعية المجتمع؛

(ج) سهولة الاتصال بأنظمة الانذار العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية؛ وإشاعة الانذارات على نطاق عريض.

٢- وقد طلبت التقارير في شكل وثيقتين منفصلتين: تقرير وطني مفصل وتقرير موجز. وقد وفرت مبادئ توجيهية من أجل التقارير الوطنية المفصلة؛ وطولب بأن تقدم التقارير الموجزة في شكل استبيان مستكمل.

٣- وقد وفر المؤتمر العالمي حافزا كبيرا للجان و/أو حلقات الوصل الوطنية. وقد تسلمت أمانة العقد الدولي، بحلول أوائل نيسان/أبريل من هذا العام، ٩٢ تقريرا وطنيا تتراوح في طولها من صفحة واحدة إلى ٣٠٠ صفحة.

٤- ويشارك ١٣٥ بلدا، بالاجمال، في العقد بصفة رسمية، وفي حين أنها لم تقدم بأجمعها تقارير عن أنشطتها الوطنية للحد من الكوارث الطبيعية، فإن المؤتمر العالمي يوفر أول فرصة لوضع كشف حساب عن أنشطة التخفيف من آثار الكوارث، ما نفذ منها وما هو معتزم على حد سواء.

٥- وليس الغرض من هذا التقرير تقييم انجازات أو برامج بعينها حيث أن المعلومات المقدمة ليست كافية. وينبغي الرجوع إلى آحاد التقارير الوطنية التماسا لهذا التقييم. والغرض من هذا التقريرتقديم صورة شاملة عن أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية التي اضطلعت بها البلدان في جميع أرجاء العالم.

٦- ويوفر هذا التقرير، والنصوص الكاملة للتقارير الوطنية التي يمكن الرجوع إليها أثناء المؤتمر العالمي، مصدرا فريدا للمعلومات لجميع اللجان الوطنية، الناشطة منها وغير الناشطة، وسواء كانت في بلدان صناعية أو نامية أو في أقل البلدان نموا، وللحكومات المانحة، وللمنظمات الدولية أو الاقليمية أو غيرها من المنظمات.

عدد اللجان و/أو حلقات الوصل الوطنية وتوزيعها الاقليمي

٧- إن عدد البلدان المشاركة في العقد يبلغ ١٢٥ بلدا، أنشأ ٨٢ بلدا منها لجانا وطنية. وعين ٤٨ بلدا حلقات وصل. وهناك أربع بلدان (ألبانيا وأنغولا والجمهورية السلوفاكية والنيجر) بصدد إنشاء لجان وطنية في الوقت الراهن. ومنذ بداية عام ١٩٩٢، تم إنشاء ٣٩ لجنة و/أو حلقة وصل وطنية جديدة. ويبين في الشكل ١ أدناه توزيع البلدان المشاركة في العقد الدولي.

٨- وحدثت أكبر زيادة في اللجان و/أو حلقات الوصل الوطنية في منطقة المحيط الهادئ وفيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي كلتا المجموعتين، تولى بلد معين الصدارة وأنشأ آلية تنسيق العقد فيما يتعلق ببلدان المجموعة الأخرى (الاتحاد الروسي بالنسبة لرابطة الدول المستقلة واستراليا بالنسبة لبلدان جنوب المحيط الهادئ).

الشكل ١: توزيع البلدان المشاركة في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

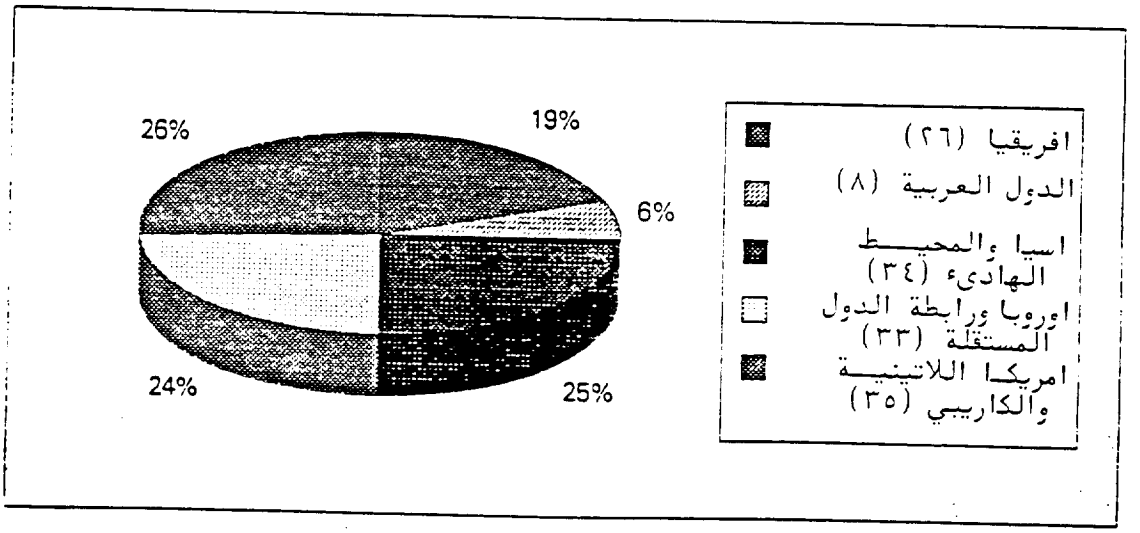

٩- ومن بين الـ ٥٢ بلدا ناميا جزريا صغيرا المعروفة في جميع أنحاء العالم، يشارك ٢٩ بلدا في العقد، ويمثل فيه ٢٦ بلدا من الـ ٤٧ بلدا المعروفة بوصفها أقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك، فمن بين ١٣٥ بلدا مشاركا في العقد الدولي، يمكن اعتبار ٢٨ بلدا من بلدان الدخل المرتفع و٦٥ بلدا من بلدان الدخل المتوسط و٢٧ بلدا من بلدان الدخل المنخفض. وللاطلاع على توزيع البلدان وفقا للأرقام الاقتصادية الاجمالية، انظر الشكل ٢.

الشكل ٢: البلدان المشاركة في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية موزعة حسب الأرقام الاقتصادية الاجمالية

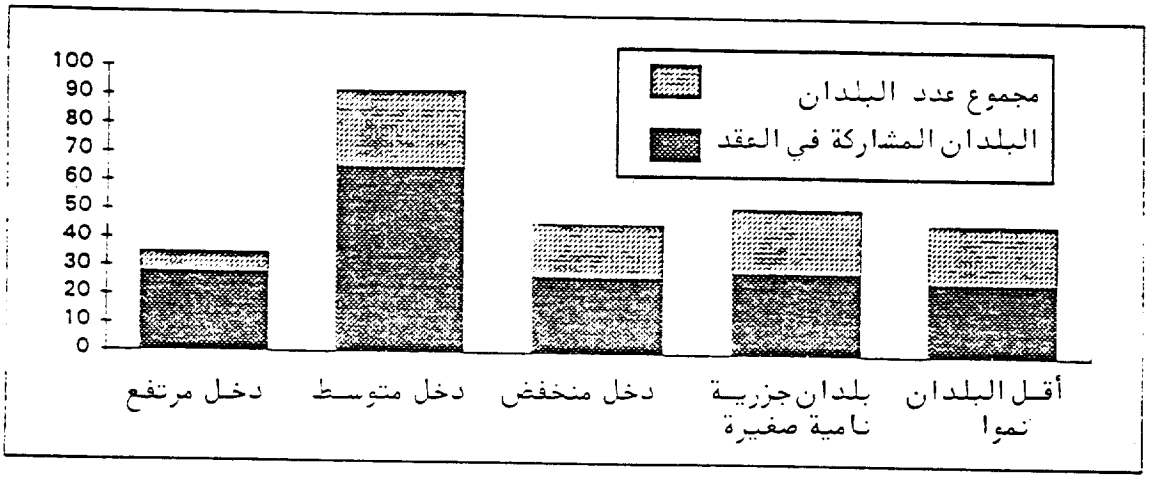

١٠- ويوضح تقييم عام ١٩٩٢ لأنشطة اللجان و/أو حلقات الوصل الوطنية أن ٣٢ بلدا لم يفعل أكثر من الإقرار الأولي لأهداف العقد. ومن بين هذه البلدان الـ ٣٢، قدم ١٢ بلدا منذ ذلك الحين تقارير وطنية إلى الأمانة.

تشكيل اللجان وحلقات الوصل الوطنية

١١- من الناحية المثالية، وحسبما أوصي به في التقرير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة (E/1989/114/Add.1-A/44/322/Add.1) والذي أقرته الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٤٢، ينبغي للجنة الوطنية أن تتكون من ممثلين عن الوزارات المسؤولة، والهيئات والمصالح الحكومية، والمؤسسات البحثية والعلمية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الاعلام والقطاع الخاص لا سيما شركات التأمين.

١٢- ومن بين البلدان التي قدمت تقارير، كان ٧٨ تقريرا توفر معلومات عن تشكيل آلياتها للعقد الدولي (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣: تشكيل اللجان و/أو حلقات الوصل الوطنية الخاصة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

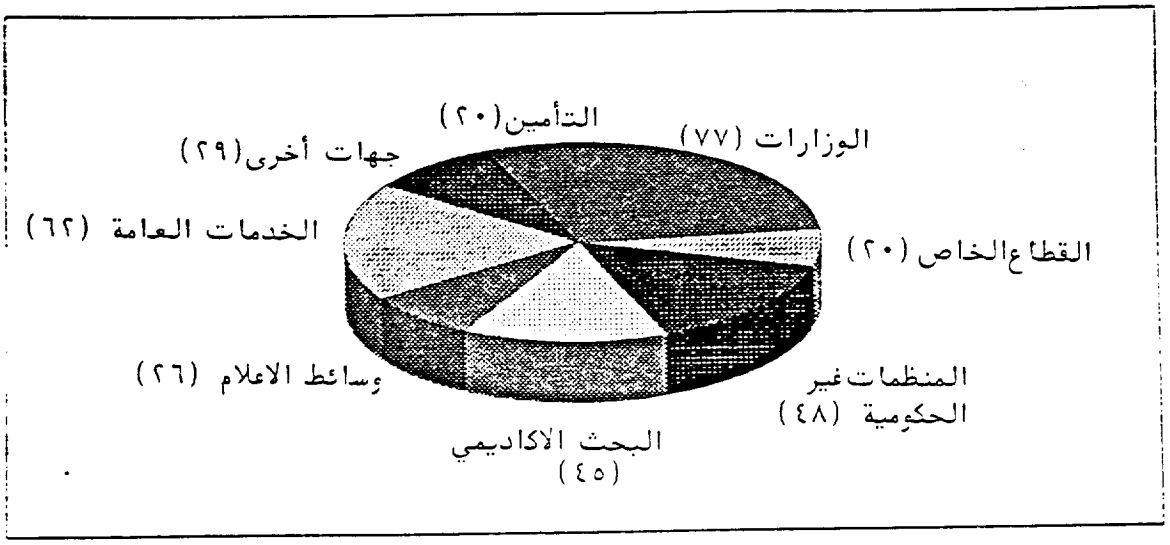

١٣- وفي حين أن المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام وشركات التأمين والقطاع الخاص كانت منذ سنتين ممثلة بأقل مما يجب، فإن هذه القطاعات أصبحت الآن أفضل اندماجا بكثير في اللجان الوطنية.

الأخطار السائدة

١٤- قدمت معلومات في ٨٨ تقريرا عن الكوارث الطبيعية السائدة: الفيضانات (٦٢ تقريرا)، والزلازل (٦١ تقريرا)، والعواصف الريحية (٥٥ تقريرا). وأدرج كثير من البلدان عددا من الكوارث التقنية والبيئية وكوارث أخرى من صنع البشر مما لم يؤخذ في الحسبان في التقييم الذي أجري لأنها لا تدخل في نطاق العقد الدولي.

١٥- وتوضح التقارير أن الأخطار السائدة في السنوات الأخيرة تسببت في أكثر من ٧٥٠ كارثة طبيعية فردية أضرت بأكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وأوقعت أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ اصابة بشرية وأسفرت عن خسائر اقتصادية تربو على ١٧٧ مليار دولار أمريكي (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤: الأخطار السائدة

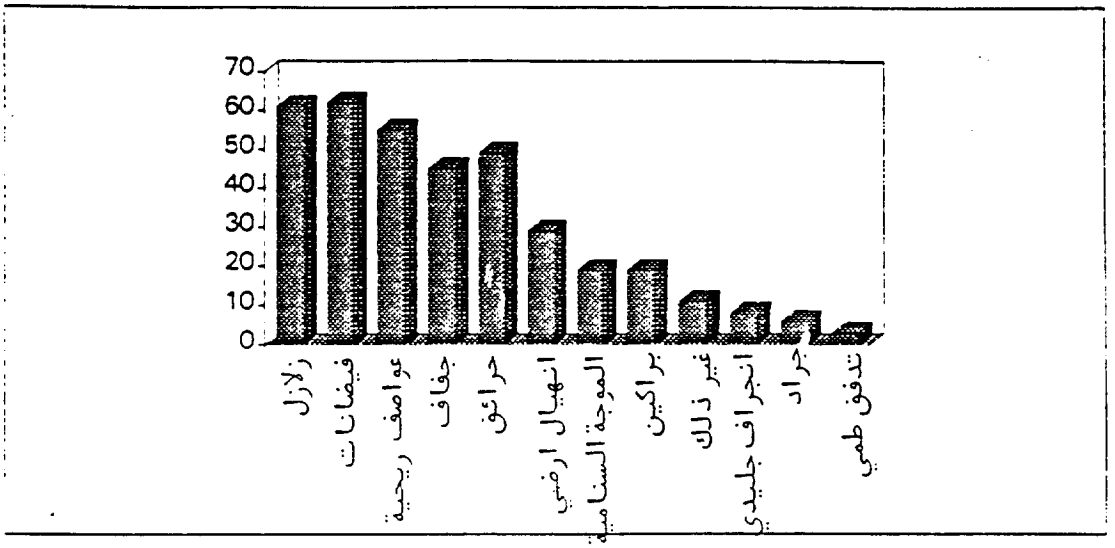

توافر المساعدة، والمساعدات المطلوبة
من أجل أنشطة الكوارث الطبيعية

١٦- بين واحد وخمسين بلدا أنها ستوفر المساعدة للبلدان الأخرى. ويشمل نوع المساعدة المتاحة المعدات التقنية (عرضها ٤٧ بلدا)، والدراسة الفنية (عرضها ٤٣ بلدا)، والمساعدة المالية (عرضها ١٧ بلدا). ووفقا للتقارير قيد الاستعراض، فقد طلب ٥٨ بلدا الحصول على مساعدة، ومن بينها ٤٦ بلدا طلبت الحصول على الدراية الفنية و٤٩ بلدا طلبت معدات تقنية و٤٣ بلدا طلبت مساعدات مالية.

ويوفر الجدول ١ أدناه مرجعا سريعا لمجالات المساعدة.

الجدول ١: المجالات الرئيسية للمساعدة المتاحة أو المطلوبة من أجل الحد من الكوارث

المساعدة المتاحة			المساعدة المطلوبة		
الدراية الفنية	المعدات التقنية	المالية	الدراية الفنية	المعدات التقنية	المالية
التدريب	فرق إنقاذ	عام	التدريب	مكافحة الحرائق	مشروعات عامة
تقييم المخاطر	إغاثة طبية		تقييم المخاطر	إغاثة طبية	سلع للاغاثة
مسح الأخطار	نظم المعلومات		مسح الأخطار	نظم المعلومات	بناء المخازن
الرصد	نظم الاتصالات		التوعية العامة	الاتصال في حالات الطوارئ	اللوجستية/النقل
تقييم درجة التعرض	معونة إغاثة (عامة)		التشريع في مجال الكوارث	معونة إغاثة	مراكز الايواء/ الاخلاء
الانذار المبكر	اللوجستية/النقل		رصد الأخطار	اللوجستية/النقل	حماية الشواطئ
إدارة الكوارث	بيانات علمية		إدارة الكوارث	مخازن الكوارث	نظم المعلومات
معايير البناء	خدمات الأرصاد الجوية		تدابير زراعية	مادة إعلامية	برامج توعية
درجة استعداد المجتمعات المحلية	نظم الإنذار بالفيضانات		التحكم في الفيضانات	التعقب بالساتل	بناء مقر رئيسي
مساعدة في مجال البحوث	تدابير هيكلية للحد من الأخطار		السياسات الاعلامية العامة	شبكات الانذار المبكر	الاسكان المخفض التكلفة

١٧- وقد طلب معظم البلدان الحصول على تدريب أو عرضت تقديمه. وعرض تقديم المساعدة في تقييم المخاطر أو مسح الأخطار ورصدها عدد من البلدان يكاد يكون مساويا للعدد الذي طلبها.

١٨- وفي حين كان الغرض من نقل الدراية الفنية وطلبها في المقام الأول تحسين استراتيجيات اتقاء الكوارث، فإن الغرض من تقديم المعدات التقنية وطلبها كان ينصب على عمليات التأهب والاغاثة. وفي الحالة الأخيرة كانت فرق الانقاذ ومعداته، ونظم الاتصالات، واللوجستيه والنقل. قد اتسمت بأهمية خاصة.

١٩- ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه يكاد يوجد تماثل كامل بين المساعدة المعروضة والمساعدة المطلوبة. وبوسع البلدان التي عرضت المساعدة أو طلبتها أن ترجع إلى آحاد التقارير أو القوائم الوطنية المتاحة لدى الأمانة بحيث يمكن الاقران بين المانحين المحتملين والمتلقين.

أنشطة التخفيض من آثار الكوارث التي استكملت أو التي تعتبر قيد التنفيذ

٢٠- تصل تكاليف أكثر من ٣٠٠ ١ من آحاد المشاريع المذكورة في استعراض التقارير إلى ما يربو على ٨ مليارات من الدولارات والأمريكية (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢: أنشطة التخفيف من آثار الكوارث

	تعيين مناطق الأخطار	الرصد والتنبؤ والانذار	تدابير الحماية القصيرة الأجل	تدابير الاتقاء الطويل الأجل	استخدام الأرض وادارة المخاطر	الإعلام العام والتعليم
عدد البلدان المقدمة لتقارير بهذا المعنى	٦٨	٧١	٦٤	٥٦	٥٠	٥٧
عدد المشاريع	٢٣١	١٧٥	١٩٢	٣٠١	٨٠	٤٠٢
التكاليف التقديرية للمشاريع	١,٦ بليون دولار أمريكي	٢٤٢ مليون دولار أمريكي	٢,٧ بليون دولار أمريكي	٣,٣ بليون دولار أمريكي	١٤٢ مليون دولار أمريكي	٤٢ مليون دولار أمريكي

الخطوات المتخذة من أجل انجاز الأهداف الرئيسية الثلاثة للعقد الدولي للحد من الكوارث

(أ) إجراء تقييم وطني شامل للمخاطر الناشئة عن أخطار طبيعية

٢١- يعد تقييم المخاطر خطوة من أولى الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل الحد من الكوارث بفاعلية، وقد أورد ٦٠ بلدا انجازاتها وخططها المقبلة في هذا المجال. ويعتبر عدد من البلدان الصناعية في أوروبا أنها من المناطق المنخفضة المخاطر التي لا تحتاج على وجه التحديد إلى تقييم للمخاطر أو مسح للأخطار. ورغما عن ذلك فإن معظم البلدان غير المعرضة للكوارث الطبيعية أشارت إلى أن تقييم المخاطر ضروري وأنها تدعمه في اطار المساعدة المقدمة للبلدان النامية المهددة بالكوارث.

٢٢- وقد أبلغ معظم البلدان بأن جهودها بشأن تقييم المخاطر تتركز على الأخطار الرئيسية السائدة. ولا تجرى تقييمات شاملة للمخاطر، أو عمليات استيفاء للتقييمات السابقة، إلا في القليل من البلدان فحسب.

٢٣- وقد استحدثت خرائط للأخطار في معظم البلدان التي أبلغت عن تقييم للمخاطر. بيد أنه توجد فجوات في توفير الملاحظات والمعلومات الاحصائية. وفضلا عن ذلك، فقد ارتؤي أنه ينبغي زيادة التمنطق الدقيق في المناطق المعرضة للخطر بوجه خاص والتي قد تهمل بخلاف ذلك في الخرائط ذات المقياس الكبير.

٢٤- ورغم أن خرائط الأخطار متاحة فإنها نادرا ما تأخذ في حسبانها تقدير الخسارة في حالة وقوع كارثة أو تقييم احتمال تكرار وقوع الكارثة. وعلاوة على ذلك، فقد جمع القليل من البلدان بين خرائط الأخطار وتقييم لدرجة تعرض السكان وقطاعات المجتمع وسبل الأخطار وتقييم لدرجة تعرض السكان وقطاعات المجتمع وسبل الحياة المهددة بالخطر، أو الظروف الخاصة السائدة في المدن الضخمة.

٢٥- وبين بعض البلدان أن البيانات المقدمة من شركات التأمين والادارات الزراعية ومكاتب الدفاع المدني، علاوة على المعلومات المتعلقة بالتأهب للطوارئ والتأثيرات المحتملة لتغير المناخ، قد أدمجت في خرائط الأخطار وتقييم المخاطر. وعلى الرغم من ذلك فإن المستخدمين لم يشركوا عن كثب، بصفة عامة، في تقييم المخاطر مع أن من الواضح أن اشراكهم في هذه العملية كان من الممكن أن يتيح تحسينات لا في الطرائق المطبقة فحسب وإنما في جمع البيانات ونوعيتها، وكثافة الشبكات والارتقاء بنوعية الأدوات أيضا.

٢٦- وذكر ٢٧ بلدا في تقاريرها أن تقييم المخاطر أدمج في التخطيط الانمائي. وأشار أحد البلدان الصناعية إلى أن من الأفضل ادماج مفهوم تقييم المخاطر في خطط تنمية البلدان النامية، وفيما يقدم لها من دعم. وأبلغت بلدان أخرى أن المدخل المالي في الحد من الكوارث آخذ في الزيادة بالتدريج جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية الوطنية.

(ب) خطط التخفيف من آثار الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي

٢٧- أبلغ ٤٦ بلدا بالاجمال عن أن خطط التخفيف من آثار الكوارث قد وضعت موضع التنفيذ. وتركز هذه الخطط، فضلا عن التصدي للكوارث الطبيعية وللكوارث التكنولوجية والبيئية وغيرها من الكوارث أيضا، على أنشطة الاغاثة في حالة الكوارث والتأهب للكوارث، وتشمل تدابير هامشية فقط للوقاية من الكوارث.

٢٨- وتفتقر التشريعات، وقوانين البناء، ولوائح استخدام الأرض وغيرها من اللوائح إلى آلية للانفاذ والرقابة، وإلى حوافز للتنفيذ. وقد أبلغ بعض البلدان عن الآثار المالية المترتبة على خططها الوطنية للتخفيف من آثار الكوارث، إلا أن هذه الخطط تغطي في معظمها جهود الحد من الكوارث علاوة على جهود الاغاثة، ولا يخصص منها لأنشطة الحد من الكوارث الطبيعية إلا نسبة مئوية صغيرة.

٢٩- وقد أبلغ ٣٦ بلدا عن تنفيذ أنشطة طويلة الأجل للوقاية من الكوارث، أو عن التخطيط لها. وتتعلق هذه الأنشطة بالدرجة الأولى بالتدابير الهيكلية أو تدابير الانفاذ.

٣٠- وقد تركزت أنشطة التأهب للكوارث التي أبلغ عنها ٣٩ بلدا على بناء القدرات المؤسسية والبنية الأساسية من أجل أنشطة الاغاثة التي تنفذ بالدرجة الأولى على الصعيد الوطني، وليس على الصعيد المحلي أو المجتمعي. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن بعض البلدان تعاونت في إنشاء منظمات حكومية دولية اقليمية لتعزيز التأهب للكوارث.

٣١- ويجري القيام بأنشطة التوعية المجتمعية أو التخطيط لها في ٣٤ بلدا، وهي تشمل التدريب والتوعية، وإنشاء مراكز اقليمية أو محلية أو مجتمعية؛ وتمارين المحاكاة والاخلاء والتدريبات العملية؛ والدراسات النفسية والسلوكية، والبرامج الاعلامية الخاصة. وحدد بعض البلدان قطاعات المجتمع التي تشارك في هذا النشاط، مثل المدارس، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وشركات التأمين، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية.

(ج) سهولة الاتصال بنظم الانذار العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية وإشاعة الانذارات على نطاق عريض

٣٢- أبلغ ٢٩ بلدا عن الاتصال بنظم الانذار العالمية. وقد ذكرت على وجه التحديد الخدمات التي يقدمها "الرصد الجوي العالمي"، وسواتل الأرصاد الجوية، والمركز العالمي للأعاصير المدارية، والشبكة السيزمية العالمية وقواعد البيانات التي تحتفظ بها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وذكرت بلدان كثيرة أن الحصول على هذه التكنولوجيا ليس متيسرا بسبب الافتقار إلى الموارد المالية وبسبب عدم كفاية البنية الأساسية التقنية.

٣٣- وأبلغ ٤١ بلدا عن امكانية الحصول على الخدمات الاقليمية، وقد سمت على وجه التحديد مراكز انذار اقليمية من قبيل مركز انذار عن موجة المحيط الهادئ السنامية (الذي تديره الولايات المتحدة الأمركية)، والمعلومات التي يقدمها الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، ونظام الانذار التابع لبلدان الشمال (السويد والدانمرك وفنلندا والنرويج)، والمركز الافريقي الاقليمي للاستشعار عن بعد من أجل رصد الجفاف، والهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية في جيبوتي، ولجنة الأعاصير الآسيوية، والمركز المشترك للانذار من أعاصير المحيط الهادئ في غوام، وخدمة الانذارات والاستشارات بشأن الأعاصير التابعة للسلاح البحري للولايات المتحدة، وخدمة التنبؤ بالأعاصير في رينيون، والوكالة الوطنية لادارة حالات الطوارئ في ترينيداد وتوباغو، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. كما أشارت بلدان كثيرة إلى التعاون مع البلدان المجاورة، كما هو الحال بالنسبة لمركز أمريكا الوسطى للوقاية من الكوارث الطبيعية.

٣٤- وقد أرسل ٥٥ بلدا قوائم بنظم الانذار الوطنية، وفي المقام الأول مصالح الأرصاد الجوية والرصد الهيدرولوجي والسيزمولوجي. ويوجد لدى ٢٣ من هذه البلدان شبكات رصد وإعلام محلية واسعة النطاق ومحطات انذار ذات اتصال وافي مع وكالات التعاون الوطنية. كما أبلغت بلدان كثيرة عن استخدام شبكات إذاعة الهواة.

٣٥- وأبلغ أربعون بلدا عن ترتيبات موضوعة لاشاعة الانذارات بين السكان المهددين بالخطر، وكان بعضها يصل إلى ما بين ٧٠ و١٠٠ في المائة من سكان البلاد. وتتوقف فاعلية اشاعة الانذارات بالدرجة الأولى على وسائط الاعلام الوطنية، مثل الصحف والاذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، وصفارات الانذار التي تستخدم عادة في أغراض الدفاع المدني. وتنشأ المشاكل بالفعل في المناطق الجبلية أو الدول الجزرية، أو في المناطق الريفية التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى اتصالات سلكية ولاسلكية ملائمة. وفي هذه الحالات، يعهد إلى حلقات وصل خاصة بمسؤولية نشر المعلومات على السكان داخل منطقتها. وورد في العديد من التقارير ذكر مشكلة التأخيرات في نقل المعلومات وأكدت بلدان كثيرة على الحاجة إلى نظم اتصالات طارئة ملائمة.

الخطط والتشريعات الوطنية للحد من الكوارث الطبيعية

٣٦- استنادا إلى المعلومات المقدمة في التقارير، قد يبدو أن لدى ٧٦ بلدا خططا وتشريعات محددة للحد من الكوارث الطبيعية. بيد أن معظم الخطط والتشريعات تتعلق بالتأهب والاغاثة: فلدى ٢٥ بلدا فقط تشريع يعالج الحد من الكوارث الطبيعية على وجه الحصر. وأبلغ خمسون بلدا عن تشريعات للحد من الكوارث الطبيعية مدمجة في التشريعات القائمة بشأن أنشطة الاغاثة وحالات الكوارث.

التقييم العام للاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من آثار الكوارث

٣٧- لقد طلب إلى اللجان وحلقات الوصل الوطنية أن تقيم ما إذا كان قد تم الوفاء بالأهداف التي حددتها اللجنة الوطنية وما إذا كان قد تم تنفيذ الخطط الوطنية للتخفيف من آثار الكوارث، وأن تقدم تقارير عن الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٣٨- ووفقا للتقارير الواردة، أنفقت معظم اللجان وحلقات الوصل الوطنية السنوات الأخيرة في جذب الاهتمام السياسي ورفع الوعي العام ابتغاء كفالة التأييد لأنشطة التخفيف من آثار الكوارث وتنفيذها. وقد تعطلت هذه العملية في بعض الحالات بفعل الافتقار إلى تمثيل أو مشاركة سياسية عالية المستوى في اللجنة أو تشكيل اللجنة وتحديد أهدافها على نحو يتسم بتوجه علمي مفرط.

٣٩ وقد أقر عدد كبير من البلدان بأنه عندما تنشأ لجنة وطنية بصورة رسمية وبتشكيل ملائم مشترك بين القطاعات، وتعمل كهيئة استشارية لعملية صنع قرارات الحكومة مع التدخل في صنعها، فإن التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية يندمج في نهاية الأمر في رسم الخطط الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وفي تنفيذها. وقد ارتؤي أن ذلك يمهد الطريق لنهج شامل ازاء الكوارث الطبيعية ابتداء من تدابير الاغاثة وحتى التنمية المستدامة.

٤٠- إن إدراج استراتيجيات ومشاريع إدارة الكوارث في خطط التنمية الوطنية، حسبما أبلغ ٢٧ بلدا، دليل على الوعي السياسي المتزايد لدى الزعماء السياسيين والحكومات وتقبلهم لأهمية أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية ومردودية تكاليفها.

٤١- وأعرب معظم البلدان النامية في تقاريرها عن تطلعات كبيرة بشأن نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، باعتباره وسيلة للحصول على مزيد من الدعم - السياسي والمالي على حد سواء - على الصعيد الوطني والدولي والثنائي.

٤٢- وقد ارتأى معظم البلدان النامية أن نقص الأموال والافتقار إلى المساعدة التقنية والدراية الفنية يمثلان السبب الرئيسي لتأخير التقدم في رسم خطط شاملة للحد من الكوارث، وتحسين الادارة الشاملة للكوارث، وتقييم المخاطر والمشاريع الهندسية للحد من الكوارث.

٤٣- كما أن انجاز أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث يتطلب من جميع عناصر المجتمع الدولي التي تقدم مساعدات ثنائية في حالة الكوارث أن تتخذ موقفا منعما بالنشاط بغية خفض التهديد قبل وقوع الكارثة. وقد انخرط ضرب من المنظمات بالفعل في جهود تعاونية دولية ترمي إلى الحد من الكوارث الطبيعية. وتشمل هذه البرامج تقديم المساعدة إلى البلدان المعرضة للكوارث فيما يتعلق بتطوير نظم الانذار وقدرات التخفيف من آثار الكوارث، والقدرة على تقييم مدى تعرضها للأخطار الطبيعية. وفي حين أن تلك الأمور تعتبر برامج بارزة وهامة، فإنها لا تمثل سوى جزء صغير من المساعدات الأجنبية في حالة الكوارث.

٤٤- ورغم أن الاقرار بفوائد تقليل آثار الكوارث بالنسبة لانجاز استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة تزايد في دوائر صنع السياسات العامة، علاوة على خبراء الكوارث والتنمية، فإن تدابير الحد من الكوارث لا تدرج في معظم برامج التنمية التي تحظى برعاية خارجية.

٤٥- واسترعى بعض البلدان النامية الانتباه إلى الصعوبات التي تواجهها في التمكن من الوصول إلى الموارد الدولية والثنائية القائمة، والتأثير عليها، وذلك لا يقتصر فقط بموارد الاغاثة التالية للكوارث وإنما يشمل دعم مشاريع الحد من الكوارث أيضا. ولذلك فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتدليل على مردودية تكاليف الاستثمارات في جهود التخفيف من آثار الكوارث وكفالة أخذ مفهوم العرضة للتضرر في الاعتبار في جميع الأنشطة، وهو غاية صريحة تتمشى مع جميع الأهداف الأخرى الموصى بها لمشاريع التنمية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى مواصلة البحث عن استراتيجيات تدخل ملائمة وفعالة من أجل اتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها بالاضافة إلى جهود المساعدة الإنسانية والطارئة التي تنمو بشكل متزايد في كافة أنحاء العالم. وكيما تلبى أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، يجب أن تولى الأولوية لأنشطة الوقاية والتخفيف من الآثار والتأهب داخل البرامج العامة للمساعدة في حالات الكوارث والمساعدة الانمائية.

استعراض العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

٤٦- لقد طلب إلى اللجان وحلقات الوصل الوطنية أن تستعرض أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الدولية والانجازات التي تحققت في هذا الشأن، حتى الآن، وأن تقترح التعديلات والتحسينات المطلوبة من أجل النصف الثاني من العقد.

٤٧- وقد اعتبرت بلدان عديدة العقد أداة قيمة جدا لزيادة الوعي بالحاجة إلى أنشطة الحد من الكوارث في البلدان النامية، وبفائدتها.

٤٨- إن أهداف العقد الثلاثة التي يتعين الوصول إليها بحلول عام ٢٠٠٠ موضوعة بوضوح؛ ووفقا لما جاء بالتقارير الوطنية فإن الزخم اللازم لانجازها هو المفتقد. وقد ارتؤي أن ذلك راجع إلى حد كبير إلى أن البلدان والمنظمات الدولية لم تقتنع بعد بأنه كيما تلبى هذه الأهداف يجب زيادة أنشطة التخفيف من آثار الكوارث التي تتمتع بما يلائم من التمويل والتكنولوجيات.

٤٩- وأكد معظم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة العقد على الصعيد الوطني. ولذلك فقد أوصي بإنشاء صندوق خاص للعقد من أجل تقديم الدعم للمشاريع المضطلع بها في إطار العمل الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد استرعي الانتباه في بعض التقارير إلى نقص الالتزام من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات التمويلية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، بانجاز أهداف العقد وغايته على وجه الخصوص. فوكالات التمويل على استعداد لتقديم مساعدات الاغاثة بعد وقوع الكارثة. إلا أن حصول البلدان المعنية على الدعم لأنشطة التأهب وتخفيف الآثار ليس سهلا رغم أن من الجلي أن دعم أنشطة الحد من الكوارث سيفضي إلى تقليل الحاجة إلى الاغاثة، ومن ثم يعني تحقيق وفورات بالنسبة للحكومات المانحة.

٥٠- وقد ارتؤي بأنه ينبغي زيادة دور المنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في معالجة الحد من الكوارث الطبيعية، وزيادة دور المنظمات الدولية الأخرى في بناء القدرات على الحد من الكوارث الطبيعية أو أن تولى أولوية أعلى داخل منظومة الأمم المتحدة لأنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وعلى أية حال، ينبغي أن يولى لانجاز أهداف العقد وغاياته دعم عملي وموارد متكافئة مع أهمية إدارة الكوارث في التنمية. وفي هذا الصدد، تم التأكيد أيضا على الحاجة إلى وضع واتباع استراتيجيات للحد من الكوارث الطبيعية في إطار السلسلة المتواصلة من الاغاثة إلى التنمية، مع تقديم مؤسسات التمويل الدولية والمجتمع الدولي للدعم الضروري.

٥١- وقد ارتؤي أنه ينبغي وضع برامج التخفيف من آثار الكوارث وتنفيذها على الصعيد الوطني، وإن كان الأمر سيحتاج إلى قيام الأمانة والمانحين الآخرين بتقديم مساعدات مباشرة من أجل هذا الغرض. ومن الجلي أن الأنشطة الخاصة بالعقد قد انحصرت في المستوى العلمي دون أن تخلف أثرا على الصعيد المحلي والوطني. وإذا لم يكن بالوسع تقديم تمويل مباشر من قبل الأمانة، فينبغي إيلاء النظر في ابراز الحاجات الخاصة المتعلقة بالحد من الكوارث في البلدان المعرضة للكوارث، وذلك من أجل اجتذاب التمويل الدولي. وفي هذا الصدد، تطرق الذكر إلى معايير العلوم التقنية والطبيعية التي لا تزال سائدة، في حين لم تؤخذ

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لمدى التعرض للكوارث وأثر تغير المناخ والتردي البيئي في الاعتبار بشكل كاف.

٥٢- وأكد العديد من البلدان النامية الجزرية الصغيرة أنها لن تحتاج إلى نفس المستوى من المساعدات الذي تحتاجه البلدان النامية الأكبر المعرضة للكوارث. إلا أن آثار التبرعات الصغيرة قد تكون هامة جدا بالنسبة لها. وقد ارتؤي أنه ينبغي أن يستند تقديم المساعدة إلى تأثير الكوارث الطبيعية على حالة اقتصاد البلد النامي الجزري الصغير المتضرر بالفعل وليس إلى حجم السكان أو ضخامة الكوارث الطبيعية ومعدل وقوعها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تفهمه لخواص البلدان النامية الجزرية الصغيرة ومدى تعرضها والآثار التي يمكن أن تحدثها الكوارث في جهودها من أجل التنمية المستدامة.

٥٣- وأكدت بلدان كثيرة على دور التعاون الاقليمي. وقد ارتؤي أن تحقيق تقدم في الحد من الكوارث يتطلب تقاسم المعلومات والمنهجيات والقدرات، وتنفيذ المشاريع المشتركة على الصعيد الاقليمي وفيما بين البلدان المعرضة بنفس القدر للكوارث. وارتؤي أن التعاون الاقليمي تحقق بشكل جزئي فقط بسبب المستوى المنخفض من الالتزام بالحد من الكوارث الطبيعية من جانب المنظمات الاقليمية والحكومات. ومن المهم لذلك العمل على استحداث آليات أكثر كفاءة واتساما بالتوجه العملي للتعاون فيما بين البلدان المتجاورة، علاوة على تطوير الشراكة بين المنظمات المتناظرة في البلدان الصناعية والنامية.

٥٤- وطولبت باستحداث آلية للمتابعة من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي. واستحثت أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية على أن تكون أكثر شراسة في سياساتها مع المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى بغية اقناع صانعي القرارات بالحاجة إلى الحد من الكوارث. وعلاوة على ذلك، طلب إلى الأمانة أن تعمل بشكل أوثق مع المسؤولين من وزارات الدفاع المدني والتخطيط بغية ادراج أهداف التخفيف من أثر الكوارث في أنشطتها.

٥٥- وكما ذكر آنفا، كان إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية موضع ترحيب في غالبية التقارير الوطنية قيد الاستعراض. بيد أنه ارتؤي أن نجاح العقد في المستقبل مشكوك فيه إذا لم يحظ انجاز أهدافه وغاياته على الصعد الوطنية، وتحظى اللجان ونقاط الوصل الوطنية الخاصة بالعقد، بدعم أكثر فاعلية.

- - - - -